الأصول العلمية الحديثة

ووجوب تطبيقها على الزراعة

لحضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا

أصبح تطبيق الأصول العلمية فى ميادين الانتاج الاقتصادى أساسا جوهريا لكل نجاح حقيق ، فأساليب الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى يجب أن تكون خاضعة فى جملتها وفى تفاصيلها للأصول العلمية الحديثة إذا أردنا أن نجنى من الزراعة والصناعة أعظم الثمرات .

وتطبيق الأصول العلمية على الانتاج الزراعى مسألة حيوية ولا سيما بالنسبة لبلد كمصر يعتمد على الزراعة كمورد أساسى . ومن المسلم به أن مصر استطاعت فى الثلاثين عاما الأخيرة أن تخطو فى ميدان الانتاج الزراعى من هذه الناحية خطوات طيبة ، ولكن لا يزال عليها أن تعمل الكثير فى هذا الباب لكى تغدو قطرا زراعيا من الطراز الأول ، وهو ما تؤهله لها تربتها البديعة وخصبها الوافر وماؤها الغزير وتقاليدها الزراعية العريقة .

فالفلاح المصرى ، مع ما يتمتع به من خبرة ومثابرة وجلد ، لا يزال يتبع نفس الأساليب الزراعية العتيقة التى كان يجرى عليها آباؤنا منذ آلاف السنين ، ولا يزال يستعمل فى فلاحة الأرض وريها وفى جنى المحاصيل وتهيئتها نفس الآلات العتيقة مثل المحراث والساقية والشادوف والنورج والمذراة وغيرها ، وهى أساليب غدت لا تأتلف مع العصر وطبيعة التقدم ومقتضيات الإنتاج الزراعى السليم .

ما حققنا من وجوه الاصلاح :

أجل لقد خطونا الخطوات الأولى فى سبيل التقدم الزراعى ، فأصلحنا طرق الرى والصرف . وأنشئت الجمعية الزراعية الملكية منذ سنة ١٨٩٨ فأدت للبلاد خدمات جليلة سواء بأبحاثها العلمية الزراعية ولاسيما ما كان متعلقا منها بدودة القطن ، أو بتجاربها الزراعية العملية فى إنتاج البذور أو تربية الماشية وتحسين نتاجها وغير ذلك مما لا زالت دائبة على القيام به . وأنشأنا منذ سنة ١٩١٠ مصلحة للزراعة تعنى بالشئون الزراعية وترقيتها ، وهى التى تحولت منذ سنة ١٩١٣ إلى وزارة للزراعة ، وقامت من ذلك الحين بخدمات قيمة لترقية الانتاج الزراعى

فعملت على إصلاح زراعة القطن محصول مصر الأول، وعلى انتقاء البذور الصالحة وتحسينها، وعلى تجديد الأنواع واستنباطها، وعلى دراسة أمراض القطن ومكافحة الآفات الزراعية والحشرات التى تفتك به، كما أنها قامت فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية الأخرى بجهود مشكورة وإن كانت بطيئة لإصلاح البذور ودرس الأمراض النباتية المختلفة وتحسين وسائل الانتاج وغير ذلك من ضروب الإصلاح المثمر .

واستطعنا من جهة أخرى أن نحرز فى زراعة الفاكهة والخضر والبقول تقدما يذكر فضوعفت المساحات المزروعة من هذه الأصناف ، وبذلت جهود طيبة لدراسة الأنواع وتحسينها وكثرت المشاتل الحكومية والأهلية التى تعمل على استنبات هذه الأنواع. ودرست أمراض الفاكهة ونظمت وسائل الوقاية منها بالرش والتبخير وغيرهما، ولقيت زراعة الفاكهة على العموم وخصوصا فى الأعوام الأخيرة تشجيعا مطردا من جميع السلطات المختصة، ورتبت الحماية الجمركية لبعض الأصناف التى تحتاج لمثل هذه الحماية . وبدأنا بتنظيم وسائل تصدير الفاكهة والخضر المصرية إلى الخارج ولقى بعضها كالموالح والطماطم والبطاطس رواجا لا بأس به .

كذلك وفقنا إلى تحسين أساليب الإنتاج فى بعض أصناف الحبوب كالأرز مثلا، فمصر تنتج من الأرز محصولا طيبا وتتبع فى انتاجه وضربه وتبييضه أحدث الوسائل، وللأرز المصرى فى الأسواق الخارجية شهرة ذائعة ، ومصر تجنى من تصديره أرباحا لا يستهان بها .

كل ذلك وفقت مصر إلى تحقيقه فى الثلاثين عاما الأخيرة، ولكن هذه الخطوات تبدو ضئيلة إذا قيست بما يجب على مصر - وهى قطر زراعى يتمتع بكثير من المزايا الجغرافية والطبيعية والإقليمية - أن تقوم به لتحسين الأساليب الزراعية ، ويمكنها من أن تتبوأ مكانتها الصحيحة بين الأمم الزراعية الأخرى التى سبقتها فى الأخذ بالأصول العلمية الحديثة .

الإصلاحات التى بقى علينا أن نحققها :

والحقيقة أن مجال الإصلاح لا يزال عظيما فى جميع نواحى الانتاج الزراعى . فمصر تستطيع فضلا عما تسعى اليه الآن من تعميم الرى والصرف أن تقوم فى هذا الباب بإصلاحات واسعة النطاق .

من ذلك العمل على إزالة تعاريج الترع والمصارف التى عملت فى الماضى كثيرة التعاريج . ومن الحقائق العلمية المعروفة أن الخط المستقيم هو أقرب مسافة بين نقطتين . والظاهر أن

هذه القاعدة البديهية المعروفة لم تطبق تماما عند إنشاء الترع والمصارف القديمة . وهذه التعاريج تستغرق مساحات كبيرة من الأراضى الخصبة وتعوق سير المياه فيها . والأسباب التى دعت فى الماضى إلى عمل هذه التعاريج ، وأهمها تجنب قسمة الأملاك ، يجب ألا يقام لها اليوم وزن أمام المصلحة الكبرى التى تقضى بأن تشق الترع والمصارف وفقا للأصول الهندسية الحديثة ، وهو ما يترتب عليه توفير مساحات كبيرة من الأراضى تقتضيها التعرجات بلا مسوغ و إطلاق المياه بالسرعة اللازمة وخصوصا فى المصارف . أما قسمة الأملاك وهو أمر لا مفر منه إذا أردنا أن ننفذ مشاريع الرى والصرف الحديثة فلن تعدم الحكومة إيجاد الوسائل الاختيارية أو الجبرية لتلافى الأضرار الناشئة عن هذا التقسيم وعمل التسويات اللازمة بين الملاك بطريق البدل وغيره .

وقد آن الوقت لإصلاح وسائل الرى إصلاحا ناجعا والعمل على رفع المياه من الترع بآلات حديثة وتوفير هذا المجهود البشرى الهائل الذى ينفق عبثا فى استعمال الآلات العتيقة كالساقية والشادوف والبدالة وغيرها ، و إنقاذ الماشية من ذلك المجهود العنيف الذى تبذله فى إدارة الساقية والتابوت ، والذى يفقدها لحمها ولبنها .

وهذا الاصلاح يمكن تحقيقه باستعمال آلات الرى الميكانيكية الحديثة ، واستعمالها ميسور فى الملكيات الكبيرة وهى تستعمل فيها فعلا ولكن بنسبة محدودة .

أما متوسطو المزارعين وصغارهم فقلما يستعملون هذه الآلات ، وفى وسعهم الاستفادة من استعمالها عن طريق التوسع فى التسليف الزراعى أو عن طريق جمعيات التعاون التى تؤلف منهم لهذا الغرض والتى يجب عليها أن تقوم بشراء آلات الرى الكافية بحاجة القرية أو القرى المجاورة إذا أمكن وتقرر لرى الفدان أجورا تفى بنفقات الإدارة والاستهلاك .

فإذا تعذر تحقيق هذه الغاية عن طريق الجمعيات التعاونية فلتعمل الحكومة على تعميم هذا النظام الذى بدأته فى بعض المناطق فأسفر عن نتائج حسنة . ومن السهل عليها أن تحصل ما تنفقه فى هذا السبيل من الأجور التى تقررها للرى ، ويمكن جبايتها الى جانب الضرائب الحكومية دون أن يكلفها ذلك نفقة إضافية أو مجهودا جديدا .

وما يقال بالنسبة للرى وآلاته يقال أيضا بالنسبة لباقى العمليات الزراعية من حرث وفلاحة وتقصيب ودراس وتذرية وغيرها فإن الآلات العتيقة التى لا نزال نستعملها من المحراث والقصابية والنورج والمذارة وغيرها تستنفد من الزراع والماشية جهودا شاقة لا تتناسب مع نتائجها الضئيلة .

ولسنا ندرى فى الواقع لماذا لا يستعمل الزارع المصرى فى كل هذه العمليات ما انتجه العلم الحديث من آلات متعددة سهلة الاستعمال قليلة الكلفة تنقذه من تلك الجهود الشاقة التى تحطمه وتحطم ماشيته دون مبرر .

قد يقال وما فائدة الماشية للزارع بعد ذلك . وجوابى على هذا أن الزارع يستطيع أن يستغل ما شيته أحسن استغلال ، فإنها متى استراحت زاد لبنها وتحسن نسلها ونوع لحومها ، وهو سيجنى من تربيتها عندئذ أضعاف ما يجنيه بإرهاقها فى الأعمال الشاقة التى تسخر فيها الآن . ودليلنا على ذلك أن البقر لا يستعمل فى أوربا فى فلاحة الأرض . ومع ذلك فان تربية البقر تأتى فى كثير من البلاد بأرباح وفيرة ، بل هى تعتبر ثروة أساسية فى بعض البلاد الزراعية مثل هولندا والدانيمرك . هذا فضلا عن أهمية السماد الطبيعى وضرورة العمل على إكثاره فى المستقبل . وهذا يستدعى بالطبع الإكثار من تربية الماشية وتحسين أنواعها طبقا للأصول العلمية الحديثة وهو ما تهتم به وزارة الزراعة أكثر اهتمام . وأخيرا فان الفلاح سيحتاج على كل حال إلى استعمال هذه الماشية فى أعمال كثيرة أخرى غير تشغيلها فى النورج والساقية .

ومن جهة أخرى لا يزال أمام وزارة الزراعة مجال واسع للاصلاح والعمل . فقد قامت هذه الوزارة والجمعية الزراعية كما قدمنا بكثير من البحوث القيمة بالنسبة لبذور القطن واختيارها وتجديدها وحماية شجيراته من الآفات والحشرات ، واستنبطت أنواعا كثيرة من القطن الجيد . وألزم الزراع بالنسبة لزراعة القطن واختيار بذوره بكثير من الواجبات التى يقتضيها الانتاج الجيد . ولكن هذه العناية التى بذلت لترقية زراعة القطن ترجع قبل كل شىء الى ضغط المشترين الأجانب . والدليل على ذلك أن الابحاث المشابهة التى قامت بها وزارة الزراعة بالنسبة للحبوب وأصنافها واختيار بذورها لم تترتب عليها الى اليوم نتائج عملية تذكر ، لأن الزارع لا يزال بالنسبة لزراعة الحبوب حرا من كل قيد ، ولا يزال يزرع الأصناف القديمة و يستعمل البذور الرديئة المتعددة ، فهو يزرع من القمح ومن الذرة عشرات الأصناف ، بل كثيرا ما يزرع الفلاح الواحد فى حقله الصغير الذى لا يزيد على الفدان أو الفدانين من القمح أو الذرة مزيجا من الأصناف المختلفة بحيث يتعذر أن نعين مثل هذا المحصول صنفا أو رتبة .

ولكن العلم الحديث يجعل من اختيار البذور الصالحة أهم أساس للإنتاج الزراعى ، ومن الواجب أن تتجه البحوث دائما الى اختيار أفضل أنواع البذور التى تغل أوفر غلة و يمكن فى الوقت نفسه أن تقاوم شجيراتها ظروف الإقليم وجميع الآفات التى تصيبها . واذا كانت وزارة الزراعة قد عنيت بالبحوث الخاصة بالحبوب واختيار بذورها فانه يجب أيضا أن تتخذ ما يجب لإلزام الزراع باختيار البذور الصالحة ، ويمكن الوصول الى هذه النتيجة إما بأن تحتكر وزارة الزراعة بيع التقاوى المختلفة ، و إما بأن تعين فى كل مركز عددا من التجار

الذين يمكن تزويدهم بالكميات اللازمة من أنواع التقاوى المختارة على أن تراقبهم مراقبة فعالة وتحدد لهم أثمان هذه التقاوى بصورة تحول دون رفعها إضرارا بمصالح الزراع وتسمح لصغار الزراع فى نفس الوقت بأن يستبدلوا بمحاصيلهم الكميات اللازمة لهم من هذه التقاوى مع دفع الفرق بين الثمنين .

وعندى أنه يجدر بالحكومة أن تساعد صغار الزراع على استعمال البذور الجيدة الصالحة ولو لمدة من الزمن ، وذلك بأن تتحمل الخزانة العامة فرق الثمن بين البذور التى يستعملونها الآن و بين البذور الصالحة . وما تنفقه الحكومة فى هذا السبيل يعتبر ضئيلا بالنسبة لما تجنيه البلاد والاقتصاد القومى من الفوائد الجليلة . وما لم يتحقق هذا الإلزام فى اختيار البذور بالنسبة لسائر أنواع المحاصيل من الحبوب والخضر والبقول والفاكهة فان الزارع سيبقى على اختيار البذور الرديئة وإنتاج المحاصيل السيئة سواء من حيث الكمية أو النوع .

و إنه ليكفى أن نقارن بين حالة مصر - وهى من أخصب بلاد العالم وأغناها من حيث التربة والإقليم - و بين حالة بلاد زراعية صغيرة مثل دانيمركا وهولنده واستراليا وزيلنده الجديده وجنوب أفريقيا لا تتمتع بكثير مما تتمتع به مصر من المزايا الطبيعية ، لنرى الفرق الهائل بين ما تجنيه هذه الأمم الصغيرة التى تطبق فى إنتاجها أحدث الأساليب العلمية من ثروات طائلة من زراعتها ومنتجاتها الزراعية و بين ما تخسره مصر بسبب تخلفها فى هذا الميدان .

زراعة الفاكهة وتنظيم التصدير :

سبق أن أشرنا الى الجهود التى بذلت للتوسع فى زراعة الفواكه وترقيتها . ونزيد هنا أن هذه الجهود مع ما ترتب عليها من نتائج محمودة لا تزال دون ما نبغى ودون ما يمكن عمله فى هذا الباب .

زراعة الفاكهة يجب أن يراعى فيها الى جانب حاجة الاستهلاك المحلى حاجة الأسواق الخارجية سواء من حيث الصنف أو الكمية . وفى اعتقادى أن مصر تستطيع أن تجنى من تصدير الفاكهة الى الخارج أرباحا طيبة إذا استطاعت أن تنظم زراعتها وتصديرها تنظيما حسنا . ولمصر فى ذلك ميزات ظاهرة يمكن إجمالها فيما يلى :

(أولا) موقعها الجغرافى . فهى تستطيع لقربها من أوربا أن تنافس كثيرا من البلاد البعيدة التى تصدر الفواكه إلى أوربا مثل جنوب أفريقيا وأمريكا وجزائر الهند الغربية .

(ثانيا) لمصر ميزة موسمية ، فالفواكه تنضج فيها فى مواسم معينة قبل أن تنضج فى بلاد أوروبا الجنوبية مثل اسبانيا وإيطاليا واليونان ، وهى التى تنافس مصر فى تموين أوربا بالفاكهة فترة من الزمن .

(ثالثا) التربة المصرية أصلح من غيرها لزراعة بعض أصناف الفاكهة كالموالح ، وهى تنتج منها أنواعا أجود بكثير من الأنواع المماثلة التى تنتجها أوربا الجنوبية ، فالبرتقال المصرى مثلا أجود بكثير من البرتقال الإيطالى والاسبانى .

فهذه الميزات كفيلة بأن تفتح للفاكهة المصرية فى الخارج أسواقا عظيمة ، ولكن من الأسف أننا لم نوفق حتى اليوم الى تنظيم التصدير تنظيما علميا . ونريد أن نفهم عملية التصدير هنا بأوسع معانيها ، فهذا التنظيم يقتضى أولا أن نبدأ بالعمل على زراعة الأصناف المحقق رواجها وأن نزرع منها القدر المناسب من الناحية التجارية ، وأن نبذل كل ما يمكن لإجادة إنتاجها ، كما أنه يقتضى تنظيم كل ما يتعلق بالتصدير منذ تسلم المحاصيل من الحقل الى أن تصل الى أيدى المستوردين فى أوربا . ويشمل ذلك جنى المحصول وفرزه وتعبئته وفقا للأساليب الحديثة ، ثم شحنه فى بواخر تعد لذلك إعدادا حديثا ، وتوزيعه فى الأسواق الخارجية تبعا لحاجتها . فهذه المسائل كلها لا تزال بحاجة الى الدرس والتنظيم والتنسيق . ومن الممكن أن نعمل كثيرا لتحسينها وترقيتها . وأمامنا كثير من البلاد التى سبقتنا فى هذا الميدان مثل الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا واستراليا وزيلنده الجديدة وغيرها من البلاد التى تنتج الفاكهة وتصدرها . ومن الممكن أن نقتبس كثيرا من نظم هذه البلاد فى إنتاج الفاكهة وتصريفها . وقد شرحت بعض هذه النظم فى كتابى "على هامش السياسة" . فمثلا يمكن تنظيم التصدير على أساس تعاونى وأن تنشأ لهذا الغرض جمعيات تعاونية فى مختلف مناطق زراعة الفاكهة كما هو المتبع فى البلاد التى ذكرناها . فاذا لم تنجح هذه الطريقة واعتقادى أنها لن تنجح إلى سنوات عديدة مقبلة فمن الضرورى عندئذ أن تتولى الحكومة هذا الأمر بنفسها .

وما يقال فى تنظيم إنتاج الفاكهة وتصديرها يقال أيضا بالنسبة للخضر . وفى وسع مصر أن تجنى فوائد أكيدة من تصدير بعض الخضر والبقول الموسمية الرائجة فى الأسواق الأوربية ، وهذه الحركة التى لا تزال فى بدايتها يمكن أن تتسع وتنمو نموا عظيما إذا أحسن تنظيمها . كذلك تستطيع مصر ، للأسباب المتقدمة ، أن يكون لها شأن يذكر فى تجارة الأزهار وبخاصة فى تجارة الورد فى فصل الشتاء حينما يصل ثمن الوردة الواحدة شلنين وثلاثة فى انجلترا .

مسألة النقل البحرى :

واذا كانت الحكومة قد اهتمت فى الأعوام الأخيرة بمسألة تنظيم تعبئة وشحن الفاكهة ، فإنه لا يزال عليها أن تعالج موضوعا خطيرا هو حلقة مهمة فى عملية التصدير ، وهو موضوع النقل البحرى وإعداد البواخر اللازمة لنقل الفاكهة والخضر والأزهار .

فقد اهتمت جميع البلاد التى تصدر هذه الأصناف بإعداد بواخر خاصة مهيأة بجميع الوسائل اللازمة لنقل هذه الأصناف دون أن يصيبها التلف من الحر والبرد فى الطريق . ولقد شاهدت سلسلة من الأبحاث العلمية تجرى فى المعهد العلمى الأمبراطورى بانجلترا لمصلحة استراليا وجنوب أفريقيا وزيلانده الجديدة لتقديم درجة الحرارة أو البرودة اللازمة لكل صنف من أصناف الفاكهة والخضر والأزهار . ذلك أنه لوحظ بالتجربة أن درجة الحرارة الواجب توافرها فى عنابر الفاكهة فى البواخر تختلف باختلاف أنواعها ، فدرجة الحرارة أو البرودة اللازمة لحفظ الموز تختلف تماما عن درجتها لحفظ البرتقال . والدرجة اللازمة لحفظ البرتقال تختلف عن الدرجة اللازمة لحفظ التفاح ولهلم جرا . وقد سجلت هذه التجارب التى تعمل فى داخل باخرة بنيت فوق الأرض درجات الحرارة اللازمة لحفظ مختلف أصناف الفواكه والخضر والأزهار . ولوحظت نتائجها عند تجهيز البواخر المعدة لنقل هذه الأصناف ، وكان من نتائجها أن أصبح من الممكن أن يصل الى انجلترا تفاح نيوزيلندى وبرتقال جنوب أفريقيا بعد سياحة تستغرق شهرا أو ستة أسابيع وهى فى حالة جيدة وتبقى كذلك المدة اللازمة لتصريفها واستهلاكها .

وقد آن لنا أن نعنى بمثل هذه الأبحاث الهامة . وأن نسترشد بها فى تنظيم تصدير محاصيلنا ، كما آن لنا أن نعنى بمسألة نقل الحاصلات بجميع أنواعها بالوسائل الحديثة التى تجمع بين السرعة والمحافظة على سلامة الأصناف المنقولة مع اعتدال الأجور .

توزيع الحاصلات :

أما العملية الأخيرة من عمليات التصدير وهى تصريف الحاصلات فى البلاد المستوردة فهى أيضا لم تنظم حتى الآن تنظيما كافيا ، لأن الحكومة سارت على ترك المصدرين المصريين أحرارا يصدرون حاصلاتهم حيث شاءوا وهم قد يحسنون اختيار العميل أو البلد الذى يصدرون اليه أحيانا ، وقد يسيئون هذا الاختيار ، وقد يستطيعون القيام بهذا العمل أو لا يستطيعون . وهم فى الغالب لا يستطيعون التصدير اذا لم يكونوا من كبار المنتجين . على أنهم يضطرون فى معظم الأحيان الى بيع حاصلاتهم للوسطاء والسماسرة سواء فى مصر أو فى الخارج ، وقد يلجأون أحيانا الى وزارة التجارة لتعاونهم ، ولكن المعاونة الوحيدة التى تستطيع وزارة التجارة تقديمها اليهم هى توصية ملحق مصر التجارى فى بلد من البلاد ، فاذا استعصى عليه الأمر تولى هذه الوساطة ممثل مصر السياسى أو القنصلى فى هذا البلد . وقد يرغب الملحق التجارى أو ممثلنا السياسى أو القنصلى كل الرغبة فى بذل معاونته ، ولكن الحقيقة أنه لا يستطيع فى معظم الأحيان تقديم أية معاونة فعالة ، ذلك أن هذا العمل التجارى يقتضى

خبرة ومؤهلات خاصة لا تتوافر فى هؤلاء . ويجب على من يتولى هـذه المهمة الدقيقة أن يكون من المشتغلين بتجارة الصادر فعلا، وأن يكون على إلمـام تام بحالة السوق بالنسبة لجميع الأصناف فى البـلد الذى يعمل فيه ، وأن يكون على استعداد دائم للاتصال شخصيا بالتجار المستوردين ليقف على رغباتهم وليتقل اليهم رغبات المصدرين المصريين، كما يجب أن يكون مستعدا للتجول باستمرار فى أنحاء المراكز التجارية فى البلد الذى يشتغل فيه . كل هذه الصفات وهى صفات ضرورية لمن يتولى مثل هذا العمل لا تتوافر فى القنصل أو الملحق التجارى . وقد فهمت جميع البلاد المصدرة هـذه الحقيقة فعملت على اختيار أشخاص تتوافر فيهم هذه الصفات للقيام بهذه المهمة، وهم ليسوا موظفين يتقاضون مرتبا معينا، ولكنهم يتقاضون أجورا نسبية على ما يقومون به من الصفقات . ولجميع البلاد الزراعية التى ذكرنا آنفا عملاء من هذا النوع فى البلاد المستوردة يتقاضون مرتبات نسبية من المصدرين أنفسهم، وهم على اتصال دائم بالمصدر والمستورد ، وهم حلقة الاتصال بينهما . كذلك يقومون أيضا بمهمة إرشاد الحكومة الى وجوه الإصلاح التى يرونها كفيلة بتحسين تجارة الصادر .

الاسواق الداخلية :

واذا كنا قد تكلمنا ببعض الافاضة عن ضرورة تنظيم أسواقنا الخارجية ، فإنه لا بد لنا فى الوقت نفسه من التكلم عن تنظيم الأسواق الداخلية لمحاصيلنا الزراعية . ولن أقول شيئا عن أسواق القطن والحبوب ، فقد درس موضوعها دراسة كافيـة وقامت الهيئات المختصة بكثير من الاصلاحات فى هذا الباب . ولكن لا يسعنى إلا أن أشير فى هنا الى مسألة تخزين الحبوب فى الأسواق أو فى شون البنوك، وهى مسألة تحتاج الى حل سريع . لقد تحدثنا كثيرا عن مسألة صوامع القمح وتقدمنا فى الأبحاث الخاصة بها الى درجة ظن الناس معها أن إنشاء هذه الصوامع أصبح فى حكم المقرر بعد أن تثبت فائدتها وتثبت فى الوقت نفسه مضار الطريقة الحـالية لتخزين الحبوب ، وهى طريقة يترتب عليهـا ضياع كميات كبيرة من الحبوب المختلفة لتعرضها مدة طويلة للطيور والشمس والمطر والسرقات . ولقد رأينا جميعا تلك الحظائر الشاسعة من الأراضى الفضاء التى لا يحميها سوى سياج من السلك والتى يستعملها البنك الزراعى وغيره لتخزين الغلال وجميع أصناف الحبوب الأخرى وتكدس فيها آلاف الأرادب من هذه المحاصيل تترك فى العراء شهورا معرضة لتقلبات الجو وفتك الحشرات المختلفة وغزو الطيور .

أذكر ما قرأته مرة لأحد الباحثين، وهو أن مصر تخسر من تخزين الحبوب بهذه الطريقة ما لا يقل عن ١٢ فى المـائة من وزن هذه المحاصيل . وقرأت أيضا فى ورقة رسمية من

أوراق وزارة التجارة أننا نخسر من طريقة تخزين الحبوب الحالية ما لا يقل عن مليون ونصف من الجنيهات. ولست أعرف طريقة البحث التى اتخذت أساسا لهذا التقدير وما اذا كان قد لوحظ فيه الى جانب الخسارة فى الوزن مقدار الخسارة فى انحطاط النوع . وأقصد بذلك أن القمح الذى أصيب بالتسويس مثلا يخف وزنه ولكن هناك خسارة فرعية أخرى وهى أن مثل هذا القمح ينقص ثمنه لانحطاط نوعه وقلة الاقبال على طلبه . اذ لاريب أن عدد الراغبين فى أكل الخبز المصنوع من الدقيق الممزوج بالسوس قليل .

وإنى لأرجو أن تقوم المصالح المختصة ببعض التجارب الدقيقة فى هذا الشأن لتقدير خسارة مصر الحقيقية من تخزين حبوبها بهذه الطريقة تقديرا علميا يراعى فيه بكل دقة ولمدة طويلة من السنة ما يوجد من الفوارق بين هذه الحبوب والحبوب المماثلة التى تحفظ فى صوامع صغيرة تنشأ لمثل هذه التجارب .

أجل توجد عقبات كبيرة هى التى حالت حتى اليوم دون إنشاء هذه الصوامع ، وهذه العقبات نوعان : فالعقبة الأولى والأساسية هى التى سبق أن أشرنا اليها ،وهى ناشئة من كثرة بذور الحبوب المزروعة وعدم تحديد أنواعها تحديدا دقيقا والاكتفاء منها بأنواع قليلة جيدة. فليس من المعقول أن تنشأ الصوامع ثم تملأ بأصناف مختلفة من القمح فيكون ذلك سببا فى نزول أثمان الأصناف الجيدة منها إلى مرتبة الأصناف الرديئة، كما أنه ليس من المعقول أن ننشئ صوامع لكل نوع من أنواع الحبوب التى تزرع فى مصر الآن . واذاً فلا بد أن نقوم أولا بتنظيم اختيار البذور كما أشرنا ، وإن نستطيع إنشاء الصوامع قبل ذلك واذا أنشئت فلن نستفيد منها على النحو المرغوب .

والعقبة الثانية وهى ليست صعبة الحل ، هى مسألة من يقوم بإنشاء هذه الصوامع ومن أين نأتى بالأموال اللازمة لإنشائها . وعندى أنه ليس من عمل الحكومة أن تقوم بإنشائها أو إدارتها بل يجب أن تستعمل الحكومة فى الوقت المناسب نفوذها لإقناع البنوك وكبار التجار بأن يقوموا بهذا العمل فرادى أو جماعات . ولا بأس من أن تبدأ بذلك بعض المصالح الحكومية التى تتولى عملا زراعيا كمصلحة الأملاك الأميرية مثلا أو أن يبدأ به بنك التسليف الزراعى . ولست أشك فى أن التجربة الأولى متى نجحت سوف تنتهى بعد قليل الى أن تكون نموذجا ينسج على منواله فى كل مكان وفى أقرب الأوقات .

نعود بعد ذلك الى مسألة السوق الداخلية للفاكهة والخضر ، ولست أظننى محتاجا الى الإطالة فى هذا الموضوع . ونحن نعرف جميعا أن سوقنا الداخلية لهذه الأصناف ينقصها التنظيم فى جميع مدن القطر، بل ينقصها التنظيم فى العاصمتين الكبيرتين : مصر والاسكندرية ، وهما اللتان تستهلكان مقادير عظيمة من الخضر والفاكهة . ولا تزال هذه السوق فى ...

الكبيرة محتكرة فى أيدى أشخاص قلائل يخنقون فى كل شىء إلا فى إنقاص قيمة هذه المنتجات والحصول عليها بأبخس الاثمان . بل لست أبالغ اذا قلت إن منتجى الخضراوات الذين لا يستطيعون تصريف محاصيلهم بالتجزئة وبأنفسهم يضطرون أحيانا الى بيعها بالجملة فى الأسواق بأقل من نفقات نقلها من الحقل إلى المدينة، وقد حدث فعلا أن علمت من أحد منتجى الخضر - وكان يزرع أرضا لا تبعد عن القاهرة أكثر من ثلاثين كيلومترا - أنه كان ، متى نضج صنف من الأصناف ، يرغم على بيعه فى المدينة بثمن لا يوازى نفقات نقله اليها . ذلك أن تجار الخضراوات، وهم عدد قليل، يعرفون جيدا أن مثل هذا المنتج متى أرسل الى السوق صنفا قابلا للتلف بسرعة لا يستطيع تصريفه بنفسه ولا يستطيع من جهة أخرى أن يعود الى استرداده ومحاولة بيعه فى مكان آخر فإنه يضطر غالبا الى قبول أى ثمن يعرض عليه . والواقع أنه لا يربح الآن من زراعة الخضر سوى صغار الفلاحين الذين يحملون محصولهم يوميا على رءوسهم أو على الدواب لتصريفه بأنفسهم فى أزقة القاهرة وحواريها .

وعلى هذا فإن كبار المنتجين ومتوسطيهم وهم بالطبع أقدر من غيرهم على انتاج الأنواع الجيدة والعمل على تحسينها باستمرار، يحرمون من اجتناء مزايا هذه الأصناف ، وذلك بسبب تلك الفوضى التى تسود أسواقنا الداخلية، وبهذا قتلنا تجارة واسعة لها شأن كبير فى جميع البلاد المتمدينة ولا صلاح لهذه الحالة إلا بأمرين :

أولا — إنشاء أسواق داخلية منظمة تكون أشبه ببورصات تباع فيها الفاكهة والخضر بالمزايدة .

ثانيا — تنظيم مسألة الباعة المتجولين فى المدن وتحديد المؤهلات التى يجب أن تتوافر فيهم والقيود التى توضع لهم ونسعى بكل الوسائل الى تقليل عددهم تدريجيا لنخلق من بيع الخضر والفاكهة والألبان وجميع المنتجات الزراعية تجارة ثابتة شريفة يقوم عليها شبابنا المتعلمون ، وبهذا وحده تستطيع الحكومة مراقبة غذاء الشعب صحيا وهى فى الوقت نفسه تفتح ميدانا واسعا لشبابنا المتعلم .

مسألة النقل الداخلى :

بقى علينا أن نتكلم عن مسألة تتصل تمام الاتصال بتنظيم السوق الداخلية وهى مسألة النقل. وهذا موضوع متشعب الأطراف يقتضى الإطالة والتفصيل ، ولكنى أكتفى هنا بالإيجاز . وألاحظ أولا أن كل تقدم زراعى أوصناعى فى بلد من البلاد يتوقف الى حد كبير على إصلاح طرق النقل الداخلى — سواء أكانت لنقل المواد التى يحتاج اليها الإنتاج الزراعى مثل البذور

والأسمدة ومواد الحريق أو غيرها ، أم كانت لنقل المحاصيل الزراعية الى مكان تصريفها . ومصاريف النقل تستغرق جزءا كبيرا من نفقات الإنتاج ، وعلى ذلك فهى عامل أساسى فى رواج أو كساد منتجات كثيرة وفقا لارتفاعها أو لانخفاضها .

والكلام فى موضوع إصلاح طرق النقل يقتضى الكلام عن جميع وسائل النقل سواء بالطرق الزراعية أو السكك الحديدية أو الملاحة النهرية . ولو أردنا أن نوفى هذا الموضوع حقه من الشرح والتفصيل لاحتجنا الى بحوث عديدة للتحدث عن كل نوع من هذه الأنواع . ولن أحاول هنا مثل هذا التفصيل . وإنما يكفى أن أقول إن طرقنا لاتزال قليلة . وما أنشئ منها لايزال من الطرق الترابية التى يتعطل السير فيها أياما متى نزلت عليها كميات من المطر ، وهى لاتسمح بالسرعة التى يقتضيها نقل المواد القابلة للتلف . هذا فضلا على أن كثيرا من القرى لايزال منعزلا بعيداً عن هذه الطرق القليلة ولا يمكن الوصول اليه إلا بالدواب .

و بالرغم من ذلك كله فقد فرضت الحكومة من الضرائب المختلفة وسنت من القيود العديدة مايجعل النقل بالوسائل الميكانيكية مستحيلا نظرا لكثرة نفقاته ، وهى تجرى منذ أعوام على سياسة التضييق فى هذا الباب مع أنها لو بحثت الموضوع بحثا دقيقا لتبين لها أن عددا كبيرا من المنتجين الزراعيين اضطر الى الاستغناء عن النقل باللورى وعاد الى استعمال الدواب وعربات الجر . وهذا أمر يدعو إلى الأسف الشديد ، إذ هو رجوع الى الوراء وإضرار بالاقتصاد القومى ، وفيه خسارة كبرى للبلاد يجب على الحكومة أن تفكر مليا فى تلافيها .

أما بالنسبة للسكك الحديدية فإنه يحسن بها إعادة النظر فى أجور النقل ، كما يجب أن تقوم بإنشاء عربات التبريد بالقدر الكافى الذى يسمح بنقل المنتجات الزراعية القابلة للتلف فى أحسن الظروف الملائمة .

وأما بالنسبة للملاحة النهرية فهى لاتستغل الا فى دائرة ضيقة . ذلك أننا لم نفكر عند إنشاء معظم الترع والجداول إلا فى مسألة الرى فقط ، ولم نفكر فى الاستفادة منها كوسيلة للنقل . وما أنشئ على الكثير منها من منشآت الرى كالكبارى وغيرها يجعلها غير صالحة كوسيلة للنقل . وعندى أنه يجب التفكير منذ الآن فى وضع سياسة جديدة للملاحة النهرية تتبع فى المستقبل ، كما أنه يجب البحث فى الوسائل التى تؤدى الى إصلاح منشآت الرى القديمة بحيث تغدو صالحة للانتفاع بها كوسيلة من وسائل النقل المحلى .

حافظ عفيفى